اقتصاد العالم العربي. فالعالم العربي، وخاصة المنطقة البترولية منه، أصبح بحاجة لمؤهلين من مستوى رفيع للقيام بالمسؤوليات الفنية والادارية التي يستدعيها نموه الحالي. ويمكنه ان يلبي هذه الحاجة وبشكل انتقائي من السوق الأوروبية والعالمية التي يعاني مؤهلوها من حالة بطالة. بمعنى آخر فان فلسطينيي الأرض المحتلة أصبحوا يواجهون تحديات التطور الحديث في العلوم والادارة، في حين تتدهور العملية التعليمية في الداخل لدرجة ان أصبحت المحافظة على المستويات التي كانت سائدة قبل أربعة عشر عاماً تشكل أملاً للمتخصصين. وفي وجه المنافسة الأوروبية والأميركية واليابانية، أصبح مقام الفلسطيني في العملية الإدارية والانتاجية في العالم العربي يتدنى والطلب على خدماته يتقلص. ولا يمكن نفي تأثير ذلك على وضعه الاقتصادي والمعيشي، ولا يمكن نفي تأثير ذلك على قضيته السياسية. والسوق المحلي كذلك، وبسبب ظروف البطالة العالية، يجنح الى الانتقاء. ولا بد من لفت النظر الى ان الأسباب السياسية التي تتيح للعالم العربي التغاضي عن تدني المستوى التعليمي للدراسين في الأرض المحتلة لا تلزم العاملين في السوق أخذها بعين الاعتبار. هذا بالاضافة الى ان الأسباب السياسية التي بررت هذا التجاوز غير ثابتة وليست بالضرورة أمراً يركن اليه. ولذلك لا يجوز ان يبقى الوضع في مجال التعليم معتمداً على كرم في الخارج وضغط الاحتلال في الداخل دون ان يقوم مجلس التعليم العالي بمسؤولياته الوطنية.

ويحضرنا في هذا المجال، كذلك، دور وكالة الغوث الدولية التي تحاول ان تتخلص من مسؤولياتها التي ألقاها عليها المجتمع الدولي لتزيد من أزمة التعليم. ورغم ان الضغوط السياسية والاقتصادية التي تعيشها الوكالة تترك ادارتها في وضع غير مريح، الا ان القيام بهذا العبء يشكل أقل واجبات الأمم المتحدة تجاه الفلسطينيين مقابل القرارات المجحفة التي صدرت عنها بحقهم وسببت لهم هذا الوضع المأساوي.

والتعليم حتى عام ١٩٦٧ كان يتحسس حاجة السوق العربي بشكل عام ويخدم غرض النظام السياسي، اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً. ورغم هذا التوجيه، الذي لم يكن بالضرورة يخدم غرضاً فلسطينياً، فان وضع التعليم كان بالقطع أفضل بمراحل من الوضع الذي برز بعد الاحتلال. ولم تتمكن امتحانات التوجيهي التي تتم باشراف وزارة التربية والتعليم في عمان من ابقاء العملية التعليمية في الضفة الغربية ضمن نفس الاطر التي طورتها الوزارة في الضفة الشرقية. وتتزايد الفوارق، رغم كل هذا، بشكل واضح مع مضي الوقت. وهذا يعني ان الوحدة التعليمية بين الضفتين هي وحدة شكلية تلتقي فقط في امتحانات التوجيهي. ويتأثر التعليم في الضفة الغربية بعوامل ناتجة عن وجود الاحتلال، وعن محصلة الصراع بين أهل الضفة وبين سلطات الاحتلال. ولذلك فهو خاضع لسياسة متأرجحة متأثرة بمتغيرات لا تمت بالضرورة لحاجات السوق المحلي او الخارجي.

وتظهر المشكلة بوضوح أكثر في المرحلة التي تلي الدراسة الثانوية، فبينما هناك امتحان موحد لخريجي الصف الثالث الثانوي يستدعي حداً أدنى من التنميط بين المسافات التعليمية، تفتقر المرحلة التي تلي الثانوية لمثل هذه الامتحانات وهذا التنميط والتوحيد. فالكليات الجامعية تعتمد على مناهج مستوردة من الجامعات الأوروبية والأميركية دون ان يتسنى لاداراتها اعادة صياغتها بما يتناسب والخطتين التعليمية